

التقرير الشهري للفريق الاقتصادي لمعالي وزير المالية

نوفمبر 2017

المحتويات

3	مقدمة
3	أولاً: التطورات الاقتصادية المحلية
3	1.1 تطورات أسعار صرف الدينار أمام أهم العملات
9	2.1 تطورات سوق الأوراق المالية
11	3.1 التطورات النقدية والمصرفية
12	4.1 بيان بعثة صندوق النقد الدولي
16	5.1 معدل التضخم
17	6.1 التطورات النفطية
21	7.1 تقارير أوبك ووكالة الطاقة الدولية
23	ثانياً: التطورات الاقتصادية الإقليمية
23	1.2 تقرير معهد التمويل الدولي: مملكة البحرين
24	1.1.2 المالية العامة
25	2.1.2 الدين العام
26	3.1.2 الحساب الجاري والاحتياطي
26	4.1.2 التطورات النقدية
27	5.1.2 الأوضاع التنافسية
28	2.2 تقرير معهد التمويل الدولي: دولة الإمارات العربية المتحدة
29	1.2.2 أوضاع المالية العامة
30	2.2.2 الأوضاع النقدية
31	3.2.2 الحاجة لمزيد من دعم الإنتاجية والتنوع
32	ثالثاً: التطورات الاقتصادية العالمية
32	1.3 التطورات الاقتصادية الأمريكية
32	1.1.3 الناتج المحلي الإجمالي
33	2.1.3 معدل التضخم
34	3.1.3 معدل البطالة
35	2.3 التطورات الاقتصادية الأوروبية
35	1.2.3 الناتج المحلي الإجمالي
36	2.2.3 معدل التضخم
37	3.2.3 معدل البطالة

مقدمة

يتناول تقرير شهر نوفمبر 2017 العديد من التطورات الاقتصادية المرتبطة بأقسام التقرير الثلاث. حيث يتضمن القسم الاول: التطورات الاقتصادية المحلية، ما شهدته أسعار صرف الدولار الامريكي، واليورو، والاسترليني، تجاه الدينار الكويتي من تقلبات، ويورد أهم الأسباب وراء ذلك. ثم يتناول تطور حركة السوق المالي، وانخفاض قيم المؤشرات الثلاث في السوق خلال شهر نوفمبر. ويعرض، بعد ذلك، لأهم التطورات النقدية المرتبطة بالعرض النقدي، والودائع، والقروض، وتطور أسعار الفائدة. ويسلط الضوء على ما ورد في بيان بعثة صندوق النقد الدولي لدولة الكويت خلال شهر نوفمبر من العام الحالي. ويوضح، لاحقاً، تطور معدل التضخم، خلال شهر أكتوبر. ثم ينتقل التطورات الاقتصادية الخليجية، من خلال عرض ملخص لأحدث تقريرين صادرين من معهد التمويل الدولي، واشنطن، عن مملكة البحرين، ودولة الامارات العربية المتحدة. وأخيراً، يتناول التقرير، في مجال التطورات الاقتصادية العالمية، أحدث التحليلات الخاصة بالولايات المتحدة الامريكية، والمجموعة الاوروبية، اعتماداً على الاحصاءات الربع سنوية والشهرية، للنتائج المحلي الاجمالي، ومعدل التضخم، والبطالة.

أولاً: التطورات الاقتصادية المحلية

1.1 تطورات أسعار صرف الدينار أمام أهم العملات

سجل سعر صرف الدولار الأمريكي مقابل الدينار الكويتي خلال شهر نوفمبر ارتفاعاً طفيفاً اذ بلغت قيمته 302.55 فلساً بحلول نهاية الشهر، أي بنسبة ارتفاع بلغت 0.2%، مقارنةً مع بداية الشهر البالغة 301.55 فلساً. وكان أعلى مستوى وصله الدولار خلال الشهر هو 302.7 فلساً، بينما كان المستوى الأدنى عند 301.8 فلساً.

وارتفع سعر صرف الدولار الأمريكي مقابل الدينار الكويتي خلال الفترة ما بين 1 و5 نوفمبر بفعل ارتفاع عدد الوظائف الجديدة للقطاع الخاص في الولايات المتحدة في شهر أكتوبر الماضي بمقدار 235 ألف وظيفة، وبشكل خاص في قطاع البناء بمقدار 62 ألف وظيفة في ظل الإعصارين "هارفي" و "إرما". وانخفضت القروض العقارية في الولايات المتحدة خلال الأسبوع الأخير من

شهر أكتوبر بنسبة 2.6% بسبب ارتفاع أسعار الفائدة على القروض العقارية الثابتة لمدة 30 سنة من 4.18% إلى 4.22%. كما انخفض معدل البطالة في الولايات المتحدة ليصل إلى 4.1% وهو الأدنى مستوى منذ 17 سنة في شهر أكتوبر الماضي. حيث ارتفعت وظائف القطاع غير الزراعي بمقدار 261 ألف وظيفة في الشهر المذكور بسبب ارتفاع الوظائف بقطاع الأغذية والمشروبات.

في حين انخفض سعر صرف الدولار الأمريكي مقابل الدينار، في الفترة بين 5 و12 نوفمبر، وتزامن ذلك مع صدور تقرير حول إصلاح الضرائب في الولايات المتحدة يشير إلى عجز الموازنة الأمريكية، وارتفاع الدين العام الأمريكي بمقدار 1.5 ترليون دولار خلال 10 سنوات المقبلة الأمر. الذي يساهم برفع نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي من 76% في الوقت الحالي إلى 90% بحلول عام 2025.

واستمر الدولار بالانخفاض، في الفترة بين 12 و20 نوفمبر، بسبب النقاشات حول الضرائب في الولايات المتحدة. حيث أفاد المحللون بأن مجلس الشيوخ الجمهوري سيرفع ضرائب الدخل في الولايات المتحدة في عام 2019 للأفراد، والذين لا يتجاوز دخلهم عن 200 ألف دولار خلال السنة. وتبلغ نسبة الأفراد الذين سيخضعون لدفع زيادة الضرائب بمقدار 100 إلى 500 دولار خلال عام 2019، حوالي 10%. ومن جانب آخر، ارتفعت أسعار المنتجين في الولايات المتحدة بنسبة 0.4% خلال شهر أكتوبر الماضي، و2.8% على أساس سنوي، بسبب ارتفاع تكلفة الخدمات، وهناك مؤشرات تشير لارتفاع التضخم بالجملة، الأمر الذي سيزيد من احتمالية رفع أسعار الفائدة من قبل الاحتياطي الفدرالي الأمريكي. كما ارتفعت مبيعات التجزئة في الولايات المتحدة بسنة 0.2%، خلال شهر أكتوبر الماضي، و4.6%، على أساس سنوي، متأثراً بارتفاع مبيعات السيارات.

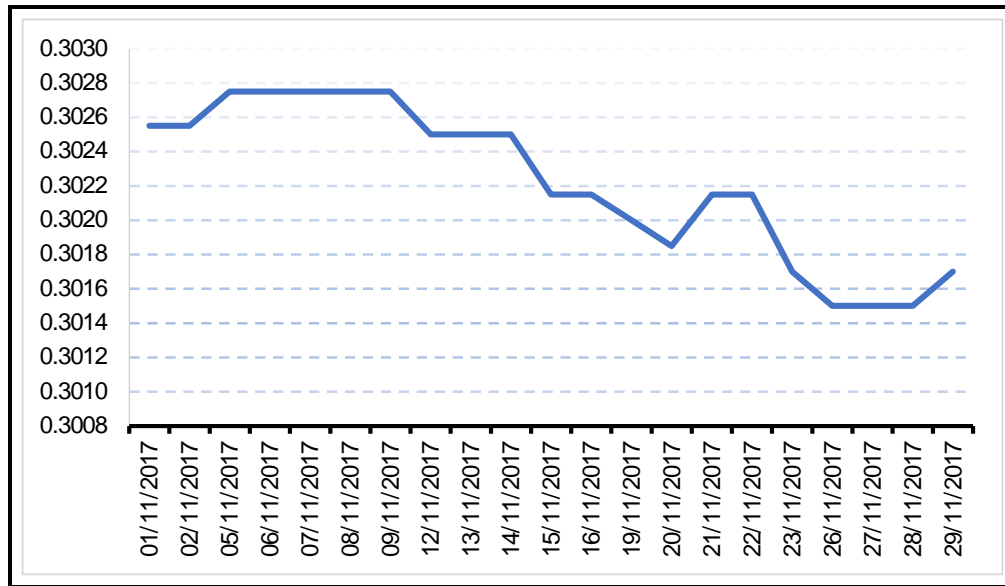
وفي الفترة بين 20 و22 نوفمبر، ارتفع سعر صرف الدولار الأمريكي مقابل الدينار الكويتي، بفعل ارتفاع مبيعات المنازل القائمة بنسبة 2% خلال شهر أكتوبر الماضي لتصل إلى 5.48 مليون. ومن جانب آخر، صرح رئيس الولايات المتحدة السيد دونالد ترمب بخفض الضرائب خلال شهر

ديسمبر المقبل، وأفاد المحللون بأنها سترتفع على 50% من المواطنين الأمريكيين بحلول عام 2027.

وشهد سعر صرف الدولار الأمريكي مقابل الدينار الكويتي، في الفترة ما بين 22 و 26 نوفمبر، انخفاضا حيث انخفضت أسعار السلع الرأسمالية في الولايات المتحدة بنسبة 0.5% في شهر أكتوبر الماضي.

وتعرضت الفترة بين 26 و 29 نوفمبر، لارتفاع سعر صرف الدولار الأمريكي مقابل الدينار الكويتي. وقد يعود ذلك ارتفاعت مبيعات المنازل الجديدة في الولايات المتحدة في شهر أكتوبر الماضي بنسبة 6% وبمقدار 685 ألف وحدة سكنية، لتصل إلى أعلى مستوى منذ 10 سنوات. ومن جانب آخر، ارتفع العجز التجاري في الولايات المتحدة، لتبلغ الفجوة التجارية 68.3 مليار دولار، وبنسبة 6.5%. وذلك بسبب ارتفاع واردات اللوازم الصناعية، والاستهلاكية، وغيرها من السلع. ويبين الشكل (1) حركة سعر صرف الدولار الأمريكي مقابل الدينار الكويتي خلال الفترة بين 1 و 29 نوفمبر.

شكل (1) سعر صرف الدولار الأمريكي مقابل الدينار الكويتي – نوفمبر 2017



وعند التطرق الى سعر صرف اليورو مقابل الدينار الكويتي خلال شهر نوفمبر، فقد انخفض ليصل الى 351.94 فلساً، وبنسبة انخفاض 1.3%، مقارنةً مع بداية الشهر والذي بلغت قيمته 356.6 فلساً. وكان أعلى مستوى وصل إليه اليورو خلال الشهر هو 358.38 فلساً، أما أدنى مستوى له فكان 351.43 فلساً.

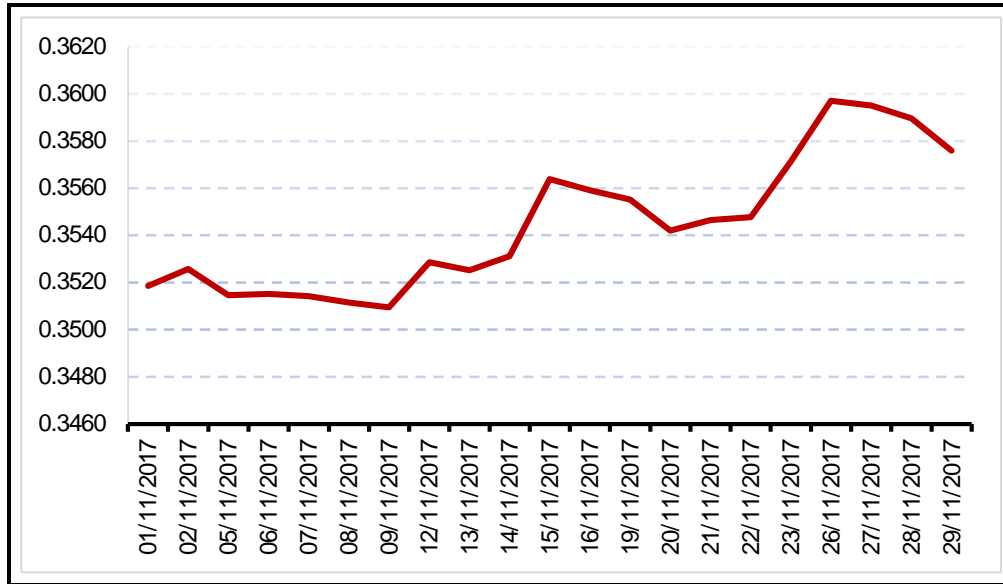
وانخفض سعر صرف اليورو مقابل الدينار الكويتي، خلال الفترة ما بين 1 و9 نوفمبر، بالرغم من ارتفاع أسعار المنتجات الصناعية في منطقة اليورو بنسبة 0.6% في شهر سبتمبر الماضي مقابل شهر أغسطس 2017، وكان ذلك بسبب ارتفاع اسعار قطاع الطاقة بنسبة 1.5%، والسلع الوسيطة بنسبة 0.4%، والسلع الاستهلاكية المعمرة 0.2% بنسبة. كما ارتفعت مبيعات التجزئة في منطقة اليورو بنسبة 0.7% خلال شهر سبتمبر الماضي مقابل شهر أغسطس الماضي، وارتفعت بنسبة 3.7% على أساس سنوي. وكانت أسباب الارتفاع الشهري ترجح بزيادة قطاع الأغذية والمشروبات والسجائر بنسبة 1.3%، والمنتجات غير الغذائية بنسبة 0.5%.

وسجل الناتج الإجمالي المحلي، في الفترة ما بين 9 و15 نوفمبر، بمنطقة اليورو، ارتفاعاً بنسبة 0.6% خلال الربع الثالث من 2017 مقارنةً مع الربع الذي قبله، وارتفاعاً بنسبة 2.5% مقارنة مع نفس الفترة من السنة السابقة. كما انخفض الإنتاج الصناعي في منطقة اليورو بنسبة 0.6% في شهر سبتمبر الماضي مقارنة بشهر أغسطس 2017. أما على أساس سنوي، فقد ارتفع الإنتاج الصناعي بنسبة 3.3% خلال سبتمبر الماضي. ويرجح الانخفاض الشهري إلى انخفاض إنتاج السلع الرأسمالية بنسبة 1.6% وانخفاض انتاج قطاعي الطاقة، والسلع الاستهلاكية المعمرة، بنسبة 0.9%، وانخفاض السلع الوسيطة بنسبة 0.6%.

أما خلال الفترة بين 15 و20 نوفمبر، فقد انخفض اليورو مقابل الدينار الكويتي بالرغم من صدور بيانات اقتصادية إيجابية في منطقة اليورو، حيث بلغ حجم الصادرات السلعية، خلال شهر سبتمبر الماضي، 187.1 مليار يورو، وبنسبة ارتفاع 5.6% على أساس سنوي. أما الواردات فقد ارتفعت

إلى 160.7 مليار يورو، وبنسبة نمو 5.1% على أساس سنوي. وبلغ الفائض التجاري 26.4 مليار يورو خلال سبتمبر، وبنسبة نمو 8.6%. كما انخفض معدل التضخم في المنطقة وبنسبة 0.1% خلال شهر أكتوبر، ليصل إلى 1.4%، بسبب انخفاض أسعار الطاقة والسلع الصناعية والخدمات. وشهدت الفترة ما بين 20 و26 نوفمبر ارتفاعاً بسعر صرف اليورو مقابل الدينار الكويتي بالرغم من انخفاض إنتاج الزراعة في الاتحاد الأوروبي بنسبة 2.8%، ليصل إلى 405 مليار يورو خلال عام 2016 مقارنة مع 2015. وتم إنفاق حوالي 59% من قيمة الإنتاج الزراعي على الاستهلاك الوسيط. ووصل إجمالي صافي القيمة المضافة عند 41%، وبقية 165.7 مليار يورو. وتعود أحد أسباب انخفاض في الإنتاج الزراعي متأثرة بانخفاض الإنتاج الحيواني بنسبة 3.3%. ويعزى ذلك لانخفاض إنتاج الحليب 5.2% والماشية 3.6%. كما انخفضت تكلفة الزراعة المتمثلة بالاستهلاك الوسيط بنسبة 3.4%، بسبب انخفاض تكلفة الأسمدة وتحسين التربة 8.6%. وتعرض سعر صرف اليورو مقابل الدينار، خلال الفترة ما بين 26 و29 نوفمبر، لانخفاض. حيث ارتفع الدولار مقابل العملات الرئيسية خلال هذه الفترة. ويبين الشكل (2) حركة سعر صرف اليورو مقابل الدينار الكويتي خلال الفترة ما بين 1 و29 نوفمبر.

شكل (2) سعر صرف اليورو مقابل الدينار الكويتي في نوفمبر 2017



ومن ناحية أخرى، ارتفع سعر صرف الجنيه الإسترليني مقابل الدينار الكويتي، خلال شهر نوفمبر، ليصل إلى 403.1 فلساً، وبنسبة ارتفاع 0.39%، مقارنةً مع بداية الشهر البالغ 401.5 فلساً. علماً بأن أعلى مستوى وصل إليه الجنيه الإسترليني، خلال الشهر المذكور، هو 403.1 فلساً، أما أدنى مستوى فكان 395.8 فلساً.

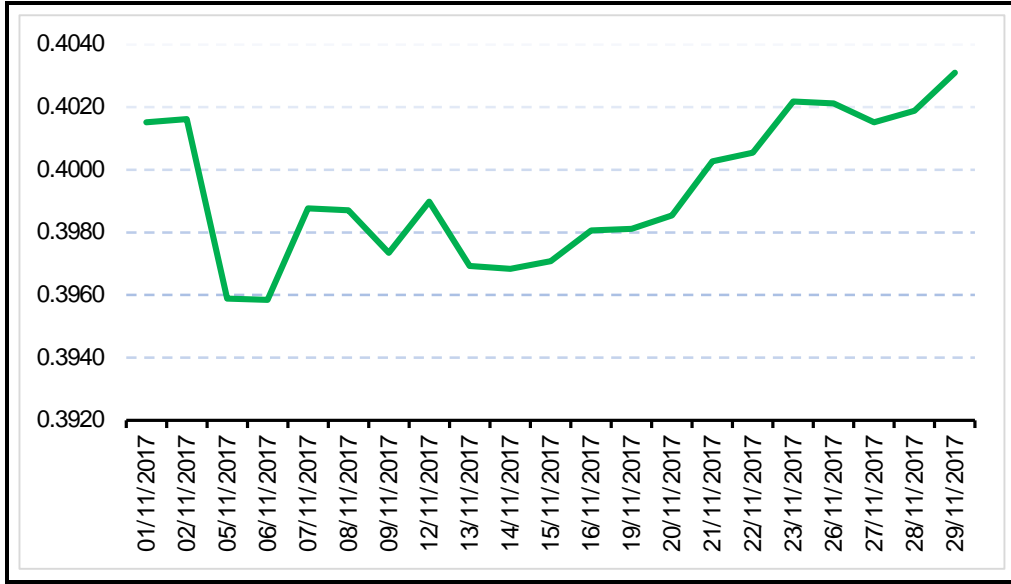
وشهد سعر صرف الجنية الإسترليني مقابل الدينار الكويتي، في بداية الأسبوع الأول من شهر نوفمبر، ارتفاعاً، إثر ظهور بيانات إيجابية حول صادرات الخدمات البريطانية والتي ارتفعت إلى 38.53 مليار جنيه إسترليني في الربع الثاني من العام الحالي، مقارنة مع 36 مليار جنيه بالربع الأول من العام نفسه. إلا أن سعر الصرف انخفض بشكل كبير مع نهاية اليوم الثاني إلى نهاية الأسبوع. وذلك إثر قرار بنك إنجلترا المركزي رفع سعر الفائدة من 0.25% إلى 0.5%. حيث صرح محافظ بنك إنجلترا المركزي السيد مارك كارني أن البنك قام برفع أسعار الفائدة للمرة الأولى، منذ أكثر من عشر سنوات، منذ الأزمة المالية، وأنه يتوقع زيادة تدريجية خلال السنوات الثلاث القادمة.

أما الفترة ما بين 7 و12، فقد شهدت ارتفاعاً بسعر الصرف، عقبه انخفاضاً، خلال الفترة بين 13 و14 نوفمبر، متأثراً بتقارير حول مستقبل مفاوضات الانسحاب من الاتحاد الأوروبي، وبدعوات طرح الثقة برئيسة الوزراء البريطانية "ماي" من قبل 40 نائباً من حزب المحافظين الحاكم. كما استقال وزيرين من حكومتها إثر خلافات أثارت جدلاً بين الرأي العام. كما ظهرت تقارير حول الاقتصاد البريطاني تشير بأن التضخم يظل مستقراً بشكل غير متوقع في شهر أكتوبر الماضي، مع ارتفاع مؤشر أسعار المستهلك بنسبة 3% في العام حتى أكتوبر، وهو ما يعادل معدل النمو في سبتمبر.

وارتفعت قيمة الجنيه، في الفترة ما بين 15 و29 نوفمبر، بعد صدور بيانات إيجابية، منها أن معدل البطالة في بريطانيا، في الربع الثالث من عام 2017، استقر عند 4.3%. وهي ثاني أدنى نسبة تسجل منذ عام 1975. بالإضافة إلى نمو الناتج المحلي الإجمالي في بريطانيا بنسبة 0.4% في

الربع الثالث من عام 2017، مقارنة بنسبة 0.3% في الربع الأول والثاني من العام نفسه. وأعلنت الحكومة البريطانية أنها خصصت ثلاثة مليارات جنيه استرليني للتعامل مع تداعيات الانسحاب من الاتحاد الأوروبي، كما وضعت استراتيجية اقتصادية واسعة تركز على قطاعات مهمة لتنشيط الاقتصاد البريطاني في الأعوام المقبلة بعد عملية الخروج من الاتحاد الأوروبي. ويبين الشكل (3) حركة سعر صرف الجنيه الاسترليني مقابل الدينار الكويتي خلال الفترة بين 1 و 29 نوفمبر.

شكل (3) سعر صرف الجنيه الإسترليني مقابل الدينار الكويتي في نوفمبر 2017



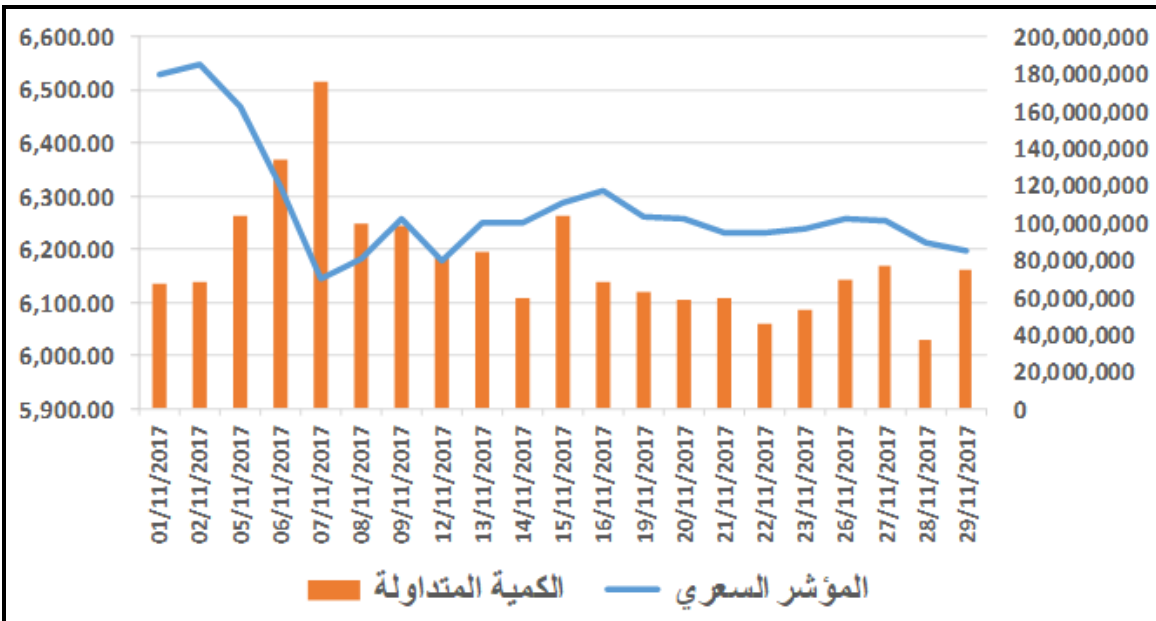
2.1 تطورات سوق الأوراق المالية

سجل المؤشر السعري في سوق الكويت للأوراق المالية انخفاضاً خلال شهر نوفمبر، وبنسبة 5.1% حيث وصل مع نهاية الشهر إلى 6,196.5 نقطة، كما انخفض المؤشر الوزني بنسبة 4.9% ليصل إلى 398.78 نقطة، ونفس الاتجاه، الانخفاض، في حالة مؤشر كويت 15 وبنسبة 6.0% ليصل إلى 908.54 نقطة. وانخفضت المؤشرات الثلاثة، خلال الأسبوع الأول من شهر نوفمبر، متأثرة بالضغوط البيعية والتي شملت العديد من الأسهم، من بينها الأسهم القيادية والتشغيلية.

وواصلت مؤشرات البورصة الثلاثة التراجع، خلال الأسبوع الثاني، إثر الخوف والقلق حول الأوضاع التي تمر بها المنطقة، والتي تؤثر على معظم الأسواق الخليجية. كما شهدت البورصة عمليات بيع عشوائية أدى إلى خسارات في القيمة السوقية للأسهم، وانعكس ذلك سلباً على مؤشرات البورصة الثلاثة، لا سيما مؤشر كويت 15 الذي انخفض بنسبة 5.72%.

في حين اتجهت مؤشرات البورصة الثلاثة، خلال الأسبوع الثالث من شهر نوفمبر، بعد التراجع خلال الفترة الماضية، نحو الارتفاع. وجاء ذلك على أثر عمليات شراء انتقائية ركزت على بعض الأسهم القيادية ومضاربات سريعة ركزت على الأسهم الصغيرة. ثم عادت مؤشرات البورصة الثلاثة للتراجع، خلال الأسبوع الرابع، حيث عادت عمليات البيع العشوائية، واستمرار التوتر والقلق حول الأوضاع في المنطقة، وغياب أية محفزات إيجابية حول السوق. ويبين الشكل البياني التالي إغلاق المؤشر السعري لسوق الكويت للأوراق المالية خلال الفترة ما بين 1 نوفمبر 2017.

شكل (4) إقفالات المؤشر السعري لسوق الكويت للأوراق المالية – نوفمبر 2017



3.1 التطورات النقدية والمصرفية

وبقدر تعلق الامر بالتطورات النقدية، فقد ارتفع عرض النقد بالمفهوم الواسع (M2)، في السوق المحلي، بنسبة 0.7% خلال شهر سبتمبر مقارنةً بشهر أغسطس. حيث وصل إلى 36.56 مليار دينار. وارتفعت ودائع القطاع الخاص لدى البنوك المحلية بنسبة 1% إلى نحو 32.42 مليار دينار. كما ارتفعت ودائع العملات الأجنبية بنسبة 1.2% إلى نحو 2.52 مليار خلال شهر سبتمبر. وارتفعت كذلك أرصدة التسهيلات الائتمانية للمقيمين في شهر سبتمبر بنسبة 0.6%، لتصل إلى نحو 35.82 مليار دينار، واستقر الائتمان الممنوح للمؤسسات المالية غير المصرفية، خلال شهر سبتمبر، عند 1.33 مليار دينار، وارتفعت القروض الشخصية بنسبة 1.6% في نفس الشهر، سبتمبر، عن الشهر السابق، لتصل إلى 15.03 مليار دينار.

أما مطالبات البنوك المحلية مجتمعة على البنك المركزي والمتمثل بسندات الخزينة العامة في سبتمبر فقد انخفضت بنسبة 13.4% عن الشهر السابق لتصل إلى 2.58 مليون دينار، كما ارتفعت ودائع الأجل لدى البنك المركزي بنسبة 17.9% إلى نحو 0.79 مليار دينار، بينما انخفضت إجمالي موجودات البنك المركزي بنسبة 0.3% إلى نحو 9.11 مليار دينار، وكانت أسعار الفائدة على الودائع لأجل بالدينار الكويتي قد استقرت خلال شهر سبتمبر على نفس المستوى الذي كانت عليه في الشهر السابق، لأجل شهر واحد 1.51%، لأجل ثلاثة أشهر 1.66%، لأجل ستة أشهر 1.82%، وانخفضت بنسبة 0.5% لأجل 12 شهر لتصل إلى 2%.

من جانب آخر طرح بنك الكويت المركزي في 28 نوفمبر سندات لحاملها بالدينار الكويتي في إصداره رقم 399 وعمليات تورق مع البنوك الإسلامية في الإصدار رقم 359 وبلغ أجل السندات 182 يوماً ومن 4 فئات: 50 ألف دينار و100 ألف دينار و500 ألف دينار ومليون دينار، بسعر 99.0737 ويهدف الإصدارين إلى التحكم بمستويات السيولة في السوق النقدية. وبلغت قيمة الإصدارين 360 مليون دينار.

وفي 17 نوفمبر أعلن محافظ البنك المركزي عن إطلاق البنك والبنوك الكويتية "برنامج قادة الأمن السيبراني" الموجه للكويتيين المتخصصين في مجال الأمن الإلكتروني، بهدف فتح المجال أمامهم لتعزيز قدراتهم وصقل مهاراتهم وتدريبهم وفق أحدث التقنيات وأفضل الممارسات المستخدمة في مجال أمن المعلومات، ويتمشى البرنامج مع استراتيجية البنك المركزي لتنمية وتطوير الكوادر الوطنية في القطاع المصرفي والاقتصاد الوطني، بالإضافة إلى بناء القدرات الفنية في مجال أمن وتقنية المعلومات، وتعزيز منظومة الاستعدادات في مواجهة التحديات المترتبة على المخاطر الناتجة عن التطور المتسارع للتقنيات الحديثة المستخدمة في مجال أنظمة المعلومات في القطاع المصرفي.

ومن جهة أخرى قال المدير التنفيذي لقطاع الرقابة في بنك الكويت المركزي بأنه في سبيل تكريس الدور الرقابي الذي يقوم به البنك وفي إطار الحرص على تنظيم ورش عمل موجهة إلى مسؤولي وموظفي المؤسسات المصرفية والمالية الخاضعة لرقابة البنك بهدف تنمية قدرات العاملين لديها وتحقيق الإدراك الكامل من جانبهم للمتطلبات الواردة بالتعليمات الرقابية لدى القيام بمزاولة أعمالهم، تمت دعوة جميع البنوك المحلية وشركات الصرافة العاملة في دولة الكويت لحضور موظفيها لورشة عمل عقدت في الفترة من 21 إلى 23 نوفمبر تحت عنوان "متطلبات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب".

4.1 بيان بعثة صندوق النقد الدولي

أكد صندوق النقد الدولي، في بيانه الصادر في 15 نوفمبر 2017، ان التحسن في تنفيذ مشاريع خطة التنمية الخمسية في دولة الكويت، وتحسن الثقة، سيدعم الانتعاش التدريجي للاقتصاد الوطني، ومتوقعا نمو الناتج المحلي الحقيقي للقطاعات غير النفطية على المدى المتوسط بنحو 4% عام 2018. وتوقع الصندوق في بيانه ارتفاع الناتج المحلي الحقيقي للقطاعات النفطية في ذات العام بنحو 4.5%، وذلك بافتراض انتهاء اتفاق تخفيض حصص الانتاج لمنظمة اوبك والتوسع في الانتاج النفطي تدريجيا استنادا الى خطط الاستثمار في هذا القطاع.

وأضاف أن بعثة الصندوق التي زارت الكويت خلال الفترة ما بين 31 أكتوبر و13 نوفمبر أعدت بياناً تضمن الاستنتاجات الأولية لتقرير سيعد لاحقاً لمناقشته من قبل المجلس التنفيذي للصندوق في أطر المشاورات الدورية مع الكويت لعام 2017 بموجب المادة الرابعة من اتفاقية إنشاء الصندوق. وتناول البيان ثلاثة محاور رئيسية تشمل: التطورات المالية العامة والمالية الكلية الراهنة في الكويت، وتوقعات المالية العامة والمالية الكلية والمخاطر التي تواجه تلك التوقعات، ومناقشة السياسات.

وأوضح البيان أن انخفاض معدل انتاج النفط بنحو 6% ، والذي يعكس التزام دولة الكويت باتفاق أوبك، سيؤدي لتسجيل الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي انكماشاً في العام الحالي بنحو 2.5% ،مقارنة بنمو بلغ 2.2% في 2016.

واعتبر انه رغم تأثير ارتفاع اسعار المشتقات النفطية واسعار المياه الا ان معدلات التضخم بقيت في مسار سيؤدي لأدنى مستوياتها خلال عدة سنوات، لتصل الى نحو 1.75% في 2017 مدفوعة بانخفاض ايجارات المساكن، والتطورات المواتية لأسعار المواد الغذائية.

وذكر ان الحساب الجاري لميزان المدفوعات سجل، في 2016، اول عجز له منذ سنوات عديدة، وبنحو 5 مليارات دولار امريكي، بما نسبته 4.5% من الناتج المحلي الاجمالي، مدفوعاً بانخفاض اسعار النفط، ومتوقعاً تحسن وضع الحساب الجاري مع انتعاش اسعار النفط ليصل لوضع متوازن على نطاق واسع هذا العام.

واضاف صندوق النقد ان وضع المالية العامة لدولة الكويت شهد تحسناً على خلفية ضبط الانفاق العام، مبيناً ان الاحتياجات التمويلية للموازنة العامة لا تزال ضخمة. وبين ان وضع العجز (غير النفطي) للموازنة العامة شهد تحسن في العام الماضي، ما يعكس المزيد من الجهود الحكومية الرامية لتقليص الانفاق الجاري، اضافة الى اثر تخفيض دعم الطاقة بنحو ملياري دينار كويتي (نحو 6.5 مليار دولار امريكي). واستطرد بأن هذه الجهود ستؤدي، بدورها، الى تقليص الانفاق

الجاري بحوالي 3.25 مليار دينار كويتي (نحو 10.6 مليار دولار) على مدى العامين المقبلين، مبينا ان الموازنة العامة شهدت في السنة المالية (2016/2017)، وباستبعاد دخل الاستثمارات الحكومية وبحساب مخصصات صندوق احتياطي الاجيال القادمة، «عجزا كبيرا» للسنة الثانية على التوالي، يعادل نحو 17.5% من الناتج المحلي الاجمالي. وأوضح ان الحكومة غطت الاحتياجات التمويلية للموازنة العامة من خلال السحب من اصول صندوق الاحتياطي العام، والاقتراض المحلي، وبيع السندات السيادية الدولية.

وأفاد البيان، ايضا، ان القطاع المصرفي الكويتي «بقي متينا» وفقا لبيانات الربع الثاني من العام الحالي، ومشيرا الى التباطؤ الطفيف في النمو الائتماني، مع تسجيل الكفاية الرأسمالية للبنوك معدلات. وذكر ان نسبة القروض غير المنتظمة شهدت انخفاضا لتصل الى نحو 2.4%، في حين ارتفعت نسبة تغطية المخصصات للقروض غير المنتظمة الى ما يفوق 200%.

وعلى صعيد محفظة الودائع اشار الى «تباطؤ» نمو ودائع القطاع الخاص في السنوات الاخيرة، في حين قابله جزئيا ارتفاع الودائع الحكومية. ولفت الى ان بعض البنوك قامت بزيادة التمويل من الاسواق الدولية بينما تباطأت معدلات النمو السنوية للتسهيلات الائتمانية المقدمة للقطاع الخاص منذ يوليو 2016. مبينا ان الاتجاه الاساسي لذلك النمو بقي اعلى من نحو 5.5% في حين بقيت السيولة لدى البنوك وفيرة.

وبين الصندوق في بيانه، أيضا، انه على مدى العامين الماضيين رفع بنك الكويت المركزي سعر الفائدة الرسمي تزامنا مع الاحتياطي الفيدرالي الامريكي (باستثناء قرار لجنة السوق المفتوحة الفيدرالية بالرفع بعد اجتماعها في يونيو 2017). حين عمد البنك المركزي تعديل اسعار الفائدة على ادواته الاخرى بخلاف سعر الخصم. وقد ارتفعت اسعار الفائدة في السوق ما بين البنوك (إنتربنك) في حين ارتفعت بدرجة اقل اسعار الفائدة على القروض. وأشار الى ان الاداء كان مختلطا للقطاعات التي تتكشف عليها البنوك بدرجة كبيرة. حيث شهد نشاط قطاع العقار تباطؤا كبيرا على مدى السنوات القليلة الماضية، ما ادى لارتفاع طفيف في القروض غير المنتظمة

الممنوحة لوحدات هذا القطاع. وكان النمو في التسهيلات الائتمانية المقدمة لقطاع العقار مدفوع اساسا بالقروض المقسطة المضمونة بالراتب والتي لها سجل مخاطر اقل.

واوضح ان سوق الاسهم شهد انتعاشا منذ وقت مبكر في العام الماضي، الا انها استمرت بشكل متقلب. في حين شهد انكشاف البنوك على شركات الاستثمار انخفاضاً ليصل لنحو 2% من اجمالي القروض.

وبالنسبة لتوقعات المالية العامة والمالية الكلية والمخاطر، توقع الصندوق ان تكون آفاق المالية العامة الكلية متوسطة الاجل «مواتية بوجه عام» رغم بقاء الاحتياجات التمويلية للموازنة العامة كبيرة. وتوقع ارتفاع معدل التضخم السنوي بنحو 2.5% في عام 2018. وان يبلغ 3.75% في عام 2019، مدفوعا بإدخال ضريبة القيمة المضافة. على ان يستقر، بعد ذلك، عند مستويات تقل عن 3.2%. واذف ان الانتعاش التدريجي في انتاج النفط واسعاره سحافظ على توازن الحساب الجاري لميزان المدفوعات على نطاق واسع. وتوقع الصندوق بقاء الوضع الكلي للمالية العامة قريبا من الوضع التوازني، رغم الارتفاع الاخير في اسعار النفط، مبينا ان السيناريو الاساسي يفترض ان «تتراوح اسعار النفط عند 49 دولارا للبرميل خلال (2017-2019)، وتزداد لتصل لنحو 52 دولارا للبرميل على المدى المتوسط بما يتفق عموما مع اسواق العقود الآجلة. واذف ان هذا السيناريو يأخذ في الاعتبار الاثر المالي لإدخال ضريبة القيمة المضافة، والرسوم على التبغ والمشروبات السكرية، وبعض الزيادات في اسعار الخدمات الحكومية، والالتزام الكامل لمدة ثلاث سنوات بسقف الانفاق العام الذي تم الاعلان عنه اخيرا.

وذكر ان اجمالي الاحتياجات التمويلية للموازنة العامة يبقى «كبيرا» اذ انه بموجب السيناريو الاساسي فان الموازنة العامة (شاملة مخصصات صندوق احتياطي الاجيال القادمة، وباستبعاد دخل الاستثمارات الحكومية)، ستسجل عجزا ماليا سنويا بنحو 15 في المئة من الناتج المحلي الاجمالي خلال السنوات المالية الخمس القادمة.

واوضح انه سينتج عن تلك العجوزات احتياجات تمويلية تراكمية اجمالية بنحو 100 مليار دولار امريكي، وستستمر تغطية هذه العجوزات من خلال اصدارات محدودة من الاقتراض المحلي، والاقتراض الخارجي، والسحب من اصول صندوق الاحتياطي العام. وقال انه رغم السيناريو الاساسي سيؤدي لتراجع رصيد المصدات المالية الذي توفره اصول صندوق الاحتياطي العام المتاحة، الا ان اجمالي الاصول الاجنبية التي تديرها الهيئة العامة للاستثمار ستواصل الزيادة بالقيمة الاسمية.

5.1 معدل التضخم

ارتفع الرقم القياسي لأسعار المستهلكين الى 113.1، في شهر أكتوبر 2017، (2013 = 100)، نظراً لارتفاع معدل التضخم لمجموعة الأغذية والمشروبات 0.46%، والكساء وملبوسات القدم 0.09%، المفروشات المنزلية ومعدات الصيانة 0.17%، والصحة 0.10%، والاتصالات 0.79%، والترفيهية والثقافية 0.58%، والسلع والخدمات المتنوعة 0.95%.

واستقرت مجموعة والسجائر والتبغ، وخدمات المسكن، والنقل، والتعليم، والمطاعم والفنادق كما كانت عليه في الشهر السابق. وأما معدل التضخم على أساس سنوي فقد ارتفع، خلال أكتوبر 2017، بنسبة 1.43%. ويوضح الجدول (1) تطورات معدل التضخم للمجموعات السالعية الرئيسية المكونة للرقم القياسي لأسعار المستهلك في الكويت على أساس سنوي.

الجدول (1) تطورات معدل التضخم للمجموعات السلعية الرئيسية المكونة للرقم القياسي لأسعار المستهلك في الكويت على أساس سنوي

السنوية	الشهرية	أكتوبر	2017 سبتمبر	أكتوبر	الأوزان	الأقسام الرئيسية
annual	monthly	Oct-17	Sep-17	Oct-16	weights	
1.43	0.27	113.1	112.8	111.5	1000.0	الرقم القياسي العام لأسعار المستهلك
0.37	0.46	108.1	107.6	107.7	167.06	الأغذية والمشروبات
2.15	0.00	114.1	114.1	111.7	3.33	السجائر والتبغ
2.88	0.09	107.0	106.9	104.0	80.33	الكساء وملبوسات القدم
-0.25	0.00	117.7	117.7	118.0	332.12	خدمات المسكن
3.78	0.17	115.3	115.1	111.1	114.33	المفروشات المنزلية ومعدات الصيانة
0.87	0.10	104.2	104.1	103.3	14.80	الصحة
1.72	0.00	118.6	118.6	116.6	75.42	النقل
0.79	0.79	101.6	100.8	100.8	39.77	الاتصالات
5.73	0.58	103.4	102.8	97.8	38.45	الترفيهية والثقافية
1.81	0.00	117.9	117.9	115.8	41.86	التعليم
3.00	0.00	120.0	120.0	116.5	34.15	المطاعم والفنادق
3.80	0.95	106.5	105.5	102.6	58.38	السلع والخدمات المتنوعة
1.60	0.18	114.1	113.9	112.3	832.94	باستثناء الأغذية والمشروبات
2.31	0.36	110.8	110.4	108.3	667.88	باستثناء خدمات السكن
2.86	0.27	111.6	111.3	108.5	500.82	باستثناء الأغذية و السكن

6.1 التطورات النفطية

سجلت أسعار النفط تحسنا ملموسا خلال شهر نوفمبر بلغت نسبته نحو 5% وفق سعر برمبل مزيج نפט القياس العالمي في السوق الفورية. وارتفع سعر برنت في تلك السوق من 60.49 دولارا في بداية الشهر الى 63.57 دولارا في آخر يوم من نوفمبر.

وكان سعر النفط في الأسبوع الذي تضمن بداية نوفمبر (الأربعاء) بأكثر من 3% ، ووصل سعر الخام القياسي الى أعلى مستوى له في عامين يوم الجمعة 3 نوفمبر بعد أن عززت بيانات لمنصات الحفر في الولايات المتحدة رأي السوق في إن الإمدادات العالمية آخذة في الانحسار. إذ خفضت شركات الطاقة الأميركية عدد الحفارات النفطية بواقع ثماني حفارات ، وهذا هو أكبر تخفيض منذ مايو أيار 2016، مما يشير الى استمرار التراجع في أنشطة الحفر الذي بدأ خلال

الصيف عندما هبطت الأسعار دون 50 دولارا للبرميل. وانخفض عدد الحفارات إلى 729 منصة في الأسبوع المنتهي في الثالث من نوفمبر، وهو أقل مستوى منذ مايو 2016 بحسب شركة بيكر هيويز لخدمات الطاقة.

كما تلقت الأسعار دعماً من زيادة الطلب العالمي والتوقعات بأن تمديد منظمة البلدان المصدرة للبترول - أوبك ودول أخرى منتجة اتفاق خفض الإمدادات. وجرت تسوية العقود الآجلة لخام القياس العالمي مزيج برنت على ارتفاع قدره 1.45 دولار، أو ما يعادل 2.4 بالمئة، إلى 62.07 دولار للبرميل. وزاد الخام بنحو 38 بالمئة منذ بلوغه أدنى مستوى في يونيو 2017. وجرت تسوية خام غرب تكساس الوسيط على ارتفاع قدره 1.10 دولار، أو ما يعادل اثنين بالمئة، إلى 55.64 دولار للبرميل، وهو الأعلى منذ يوليو 2015.

وفي الأسبوع الثاني من نوفمبر (6 - 10) عززت أسعار الخام صعودها القوي حيث بلغ سعر خام القياس العالمي مزيج برنت في العقود الآجلة 64.22 دولارا للبرميل، وهو أعلى مستوى له منذ يوليو 2015، ويعد هذا السعر أعلى بمقدار الثلث عن أدنى مستوى في عام 2017. كما ارتفعت أسعار النفط في السوق الأوروبية، لتوسع مكاسبها، مسجلة أعلى مستوى في أكثر من عامين. بيد أن الأسعار أقلت نهاية الأسبوع (الجمعة 10 نوفمبر) على انخفاض طفيف عند التسوية. حيث تراجع خام القياس العالمي مزيج برنت 41 سنتاً، ما يعادل 0.6 %، ليصل سعره إلى 63.52 دولاراً للبرميل، بينما جرت تسوية خام غرب تكساس الوسيط الأمريكي على انخفاض قدره 43 سنتاً ليصل إلى 56.74 دولاراً للبرميل.

وفي هذا الإطار، أرجع رئيس المبادرة الأوروبية للطاقة فيليب ديبيش ارتفاع الأسعار الى عوامل عدة منها تراجع أنشطة الحفر الأميركية التي عززت الثقة بتراجع تخمة المعروض وفائض الإمدادات في السوق، فضلاً عن تصريحات وزير الطاقة والصناعة والثروة المعدنية السعودي السيد خالد الفالح في طشقند بالرضا التام عما تحقق من تعاون بين المنتجين، وتمسك السعودية بالاستمرار في العمل لمواصلة خفض الإنتاج حتى القضاء الكامل على فائض المخزونات وهو ما يؤكد توجه المنتجين نحو تمديد اتفاق خفض الإنتاج.

وأشار إلى أن الفالح أكد تجاوب عديد من المنتجين مع خطط خفض الإنتاج، لافتاً إلى مباحثات ناجحة مع كل من ماليزيا والإكوادور ونيجيريا وليبيا، وأوضح أن الإكوادور كانت تعارض خفض الإنتاج لكن يبدو أنها تراجع عن هذا التوجه كما أن نيجيريا وليبيا المعفيتين من اتفاق خفض أيدتا جهود استمرار تقليص الإنتاج وسط أنباء عن احتمالات قوية بضمهما إلى الاتفاقية.

من جانبها، قالت مدير الطاقة والبتروكيماويات في شركة "أى ايه سنغابور" أمريتا إنج ، إن دعوة الفالح إلى مزيد من جهود المنتجين لخفض المخزونات النفطية العالمية ستلقى استجابة ونجاحاً واسعاً، متوقعة أن يتبلور ذلك في توسعة الاتفاق خلال الاجتماع الوزاري لدول أوبك في فيينا في 30 نوفمبر. كما توقعت أن يسهم إعلان أوبك عن توقعاتها السنوية في تعزيز الأجواء الإيجابية في سوق النفط الخام خاصة فيما يتعلق بأداء السوق في العام المقبل 2018 وفي ضوء توقعات قوية بنمو الطلب وتقلص فائض المخزونات وسرعة تقدم السوق نحو احتواء الفجوة بين العرض والطلب.

وفي سياق متصل كان الأمين العام لأوبك محمد باركيندو قد أكد أن التقرير السنوي للمنظمة يتضمن كثيراً من المؤشرات الإيجابية عن وضع السوق النفطية في العام المقبل خاصة ما يتعلق بنمو الطلب بمعدلات تفوق تقديرات سابقة.

وتراجعت أسعار النفط في الأسبوع التالي (13-17 نوفمبر) ولكنها عاودت التحسن مع اقبال يومه الأخير بشكل طفيف مع تفوق أثر التوقعات بتمديد أوبك لتخفيضات الإنتاج، حيث ارتفع خام القياس العالمي مزيج برنت في العقود الآجلة 19 سنتاً، أو ما يعادل 0.3 في المئة، مقارنة مع سعر التسوية السابقة إلى 62.06 دولاراً للبرميل وارتفعت العقود الآجلة لخام غرب تكساس الوسيط إلى 55.39 دولاراً للبرميل. ورجح خبراء أن المستوى المتواضع لأسعار الخام الأمريكي يرجع إلى ارتفاع إنتاج النفط في الولايات المتحدة بأكثر من 14% منذ منتصف 2016 وإلى مستوى قياسي بلغ 9.62 مليون برميل يوميا فيما قالت الحكومة الأميركية ، إن إنتاج النفط الصخري لشهر ديسمبر سيزيد للشهر الثاني عشر على التوالي وذلك بمقدار 80 ألف برميل يوميا.

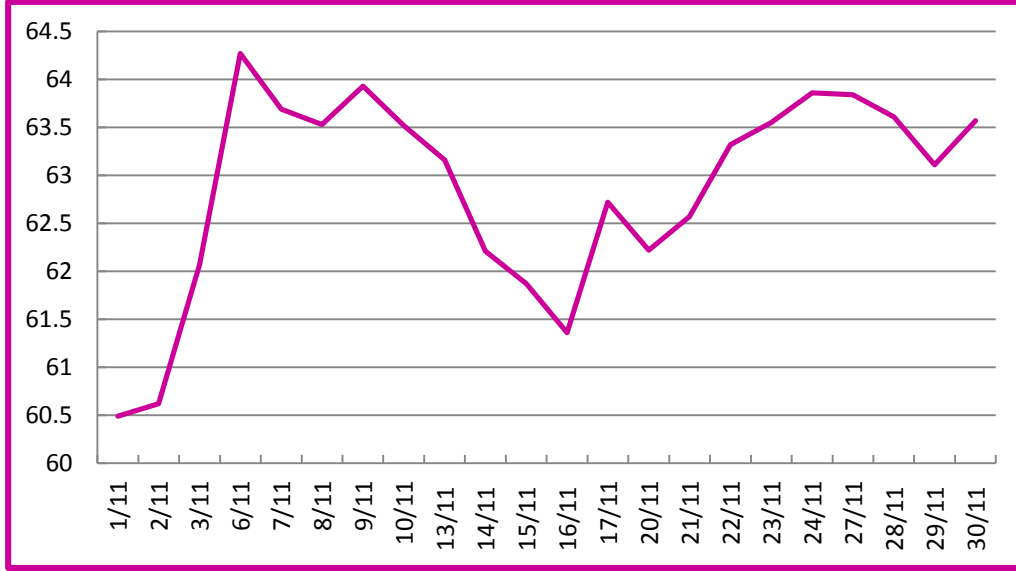
ووفقاً لخبراء، زادت الشركات عدد منصات الحفر النفطية خلال الأسبوع بواقع تسع حفارات ليصل العدد الإجمالي إلى 738 منصة ويعد عدد الحفارات مؤشراً مبكراً على الإنتاج في المستقبل وهو ما زال أكبر بكثير منه قبل عام عندما كانت 452 حفارة فقط تعمل بعد أن عززت شركات الطاقة خطط الإنفاق لعام 2017 في النصف الثاني من العام الماضي مع بدء تعافي الخام من انخفاض في الأسعار استمر عامين.

واستقرت أسعار النفط مع نهاية الأسبوع المنقضي في 24 نوفمبر، عند أعلى مستوى لها منذ عامين، نظراً لاستمرار غلق خط أنابيب بين كندا والولايات المتحدة وهو ما يقلص من الإمدادات المتجهة إلى منشآت تخزين رئيسية، حيث سجل خام القياس العالمي مزيج برنت 63.86 دولار للبرميل، وسجلت أسعار العقود الآجلة لخام غرب تكساس الوسيط الأمريكي 58.95 دولار للبرميل.

وأعلن عن أن مخزونات النفط الأمريكية قد تراجعت 1.9 مليون برميل في الأسبوع المنتهى في 17 نوفمبر إلى 457.14 مليون برميل. وتراجعت المخزونات 15 % من مستوياتها القياسية المسجلة في مارس إلى ما دون مستويات 2016. وتشهد الأسواق تقلصاً للفجوة ما بين المعروض والطلب عالمياً بسبب الجهود التي تقودها منظمة أوبك ومجموعة من المنتجين المستقلين من بينهم روسيا لكبح الإنتاج. وصرح وزير النفط الفنزويلي السيد ايولوخيو ديل بينو إن سوق النفط وصلت أخيراً إلى التوازن مع هبوط المخزونات. وأعلن أن سعر للخام ما بين 60 و70 دولاراً للبرميل يعتبر الأمثل لتشجيع المزيد من الاستثمار.

ومع نهاية نوفمبر، ارتفعت العقود الآجلة للنفط اثر توصل أوبك الى اتفاق مع كبار المنتجين خارجها على تمديد تخفيضات الإنتاج حتى نهاية عام 2018، في خطوة كانت متوقعة على نطاق واسع وتهدف إلى تصريف التخمة المستمرة في المعروض العالمي، بحسب وكالة رويترز. وأشار وزراء في المنظمة إلى احتمال الخروج من الاتفاق مبكراً إذا شهدت السوق ارتفاعاً كبيراً في الأسعار. ويبين الشكل (5) حركة اقفالات سعر برميل مزيج برنت في السوق الفورية خلال شهر نوفمبر 2017.

شكل (5) سعر برميل نפט برنت في السوق الفورية - نوفمبر 2017



7.1 تقارير أوبك ووكالة الطاقة الدولية

قال تقرير منظمة أوبك لشهر نوفمبر أن مخزونات الدول المتقدمة من النفط هبطت 23.6 مليون برميل في سبتمبر، لتسجل 2.985 مليار برميل، بواقع 154 مليون برميل يوميا فوق متوسط 5 سنوات. ولفت تقرير أوبك الشهري، إلى أن الطلب العالمي على النفط سيرتفع 1.51 مليون برميل يوميا خلال العام 2018، مقارنة بنحو 1.38 برميل يوميا في التوقعات السابقة، كما قلصت "أوبك" توقعاتها لنمو إمدادات النفط من خارجها في 2018 إلى 870 ألف برميل يوميا، من 940 ألف برميل يوميا في التوقعات السابقة.

وتوقعت منظمة الدول المصدرة للبترول "أوبك" بلوغ متوسط الطلب على نفوطها 33.42 مليون برميل يوميا في 2018، بارتفاع 360 ألف برميل يوميا عن التوقعات السابقة، وهذه الزيادة هي الثالثة على التوالي في التوقعات من تقديرها الأول الذي وضعته المنظمة في يوليو. ويبرز التقرير الثقة المتنامية لدى مسؤولي "أوبك" في نجاح اتفاق المنظمة لخفض الإنتاج. وأشارت أوبك إلى أن السوق قد تجد دعماً في الشتاء من انخفاض مخزونات الوقود المقطر والتوقعات لانخفاض درجات الحرارة مما سيعزز الطلب على نواتج التقطير من أجل التدفئة.

كما ذكرت نقلا عن مصادر ثانوية أن إنتاج المنظمة انخفض في أكتوبر 150 ألف برميل يوميا، قياسا مع مستويات الشهر السابق التي بلغت 32.59 مليون برميل يوميا. وفي سياق متصل، أشارت حسابات وكالة "رويترز"، إلى أن أعضاء "أوبك" الأحد عشر الملتزمين بأهداف الإنتاج، ضخوا 29.754 مليون برميل يوميا في أكتوبر، بنسبة امتثال تزيد على 100%، مقارنة مع 98% في سبتمبر.

وعند التطرق لتقرير وكالة الطاقة الدولية، خفض التقرير توقعات نمو الطلب العالمي بمقدار 100 ألف برميل يوميا للعامين الحالي والقادم، إلى نحو 1.5 ميو برميل يوميا في 2017 وإلى 1.3 مليون برميل يوميا في 2018. وتتوقع الوكالة زيادة الطلب على النفط بنحو 1.5 مليون برميل يوميا خلال عام 2017 ليصل إلى 97.7 مليون برميل يوميا. وفي عام 2018، ترى الوكالة الدولية أنه من المتوقع أن يزيد الطلب بنحو 1.3 مليون برميل يوميا (أو 1.3%) ليسجل 98.9 مليون برميل يوميا.

وجاءت هذه التوقعات لتخالف تقديرات التقرير الشهري لمنظمة أوبك بشأن نمو الطلب العالمي على الخام بمقدار 0.07 مليون برميل يوميا إلى 1.53 مليون برميل يوميا خلال عام 2018. وذكر التقرير السنوي للوكالة الدولية، أن إنتاج النفط الأمريكي سوف يعادل ذروة ما تنتجه السعودية بحلول عام 2025، في حين سيتجاوز إنتاج الغاز الطبيعي الأمريكي ما كان ينتجه الاتحاد السوفيتي. وسجلت أسعار النفط خسائر ملحوظة بفعل خفض التوقعات بشأن الطلب على النفط العالمي.

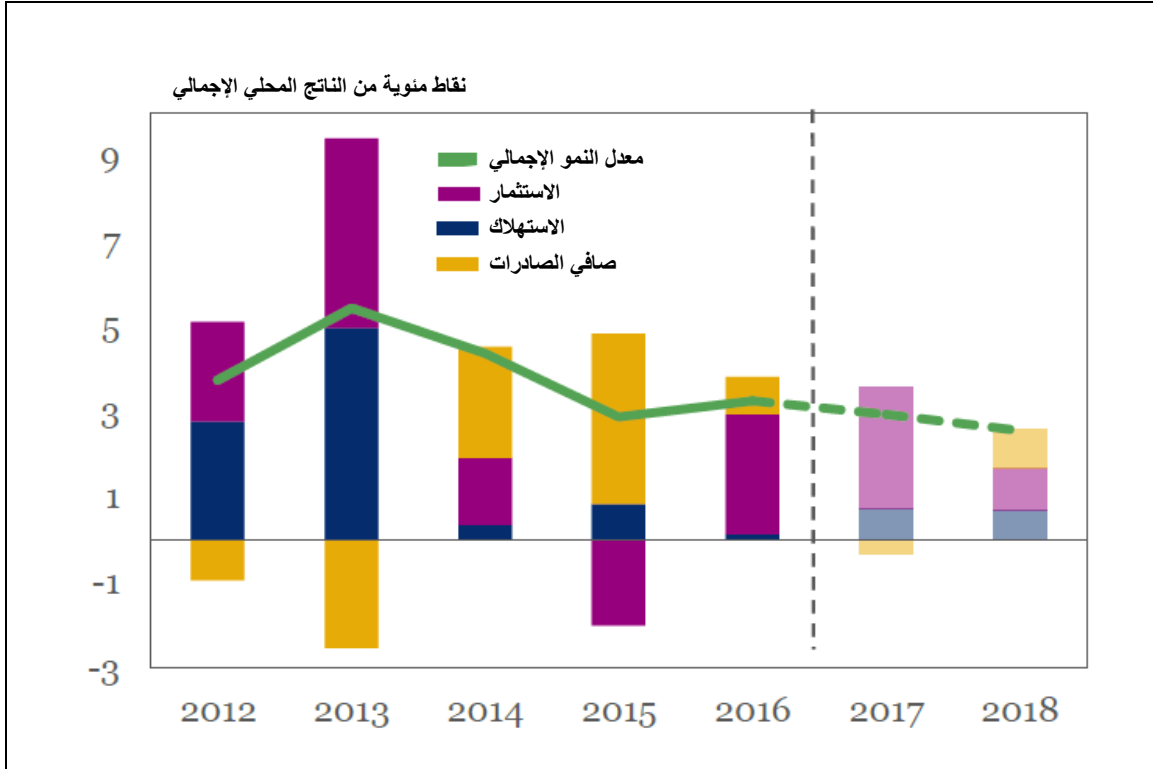
ثانياً: التطورات الاقتصادية الإقليمية

1.2 تقرير معهد التمويل الدولي: مملكة البحرين

يلخص التقرير أوضاع مملكة البحرين، بطبيعة الحال من وجهة النظر التحليلية للمعهد، في: سيكون النمو معتدلاً بفعل إجراءات الضبط المالي، وسيبقى عجز الموازنة، رغم ضغطه، كبيراً، مع اتجاه نسبة الدين/ الناتج المحلي الإجمالي للارتفاع، والحاجة لتكثيف مالي ضخم للوصول للاستدامة المالية، مع توقع استمرار خضوع الاحتياطي للضغط عام 2018. وكذلك استمرار شهية المستثمرين لإقراض البحرين، إلا أن التصنيف الائتماني لازال تحت الضغوط، مع احتمال متواضع لتحسنه.

ويشير التقرير، عند البدء بتوقعات النمو، بأنه أعاد تقدير معدل النمو لعام 2017 ليكون (2.9%) وذلك بفعل الدور الإيجابي للاستثمار (أنظر الشكل 1)، وبشكل محدد في مشروعات البنية الأساسية، وبتمويل بـ (10) مليار دولار من المملكة العربية السعودية، ودولة الإمارات العربية المتحدة، ودولة الكويت، يشمل الفترة 2011 – 2020. وبدون هذا التمويل لكان معدل نمو مملكة البحرين أقل. ويستهدف هذا الدعم المالي رؤية المملكة في أعلى مراتب التنمية الحضرية. علماً بأن المشروعات الممولة قد بلغت قيمتها حوالي (3.3) مليار دولار، وتمثل نحو (10%) من الناتج المحلي الإجمالي. ورغم الزخم القوي للنمو في النصف الأول من العام إلا أن المعهد يتنبأ بمعدل نمو أقل في النصف الثاني من العام بفعل الاضطرابات في مصهر الألمونيوم، والتشييد. كما أوضحت البيانات الحديثة ارتفاع عدد العمالة الأجنبية المغادرة، الأمر الذي يُفسر، من وجهة نظر المعهد، بتحديث الأنشطة الاقتصادية.

شكل (1): مكونات الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي



وبالمقارنة مع بقية دول مجلس التعاون يلاحظ المعهد بأن مملكة البحرين هي أكثر تنوعاً، لذا فإن تقلبات أسعار النفط لها آثار محدودة على معدل النمو الإجمالي. ويعود مصدر هذا التنوع إلى دور الأنشطة المالية، والسياحية، وبعض الأنشطة الصناعية التحويلية. بالإضافة إلى اعتبار المملكة أحد المراكز المهمة للتمويل الإسلامي. ويعتقد تقرير المعهد بأن معدل النمو الإجمالي، عام 2018، سيكون في حدود (2.5%)، وذلك بسبب إجراءات الضبط المالي المتبعة، والضعف في الاستثمار.

1.1.2 المالية العامة

وعندما تناول تقرير المعهد لأوضاع الموازنة فيرى بأن الريج المعاكسة لازالت قوية. ويتوقع التقرير انخفاض العجز من (17.8%) من الناتج المحلي الإجمالي عام 2016 إلى (12.8%) عام 2017، إلا أن العجز لازال، بفعل ارتفاع أسعار النفط، وضغط الإنفاق نسبياً. وقد قامت المملكة قبل سنتين بخفض الدعم على اللحوم، والطاقة. إلا أن اتجاه تكلفة التمويل (الفوائد) نحو الارتفاع قد حدّ من تأثير خفض الدعم. لذلك فهناك حاجة لمزيد من الضبط المالي، شاملة المزيد

من ضغط الدعم، والتخلص من النفقات غير الضرورية. وطالما أن باب الأجور، والدعم، يكون حوالي ثلثي الإنفاق الحكومي، لذا فإن الخفض الكبير في الإنفاق يعتبر غير ممكن اجتماعياً. ويقدر تقرير المعهد سعر برميل النفط التوازني لأغراض الموازنة، لعام 2018، بنحو (95) دولار، وارتفاع (35) دولار عن المستوى الحالي.

ويعتقد تقرير المعهد بأن هناك إمكانية لرفع الإيرادات غير النفطية، بما في ذلك العمل بضريبة القيمة المضافة عند (5%)، والمتوقع العمل بها في النصف الثاني من عام 2018. والتي من المتوقع أن تساهم بنحو (300) مليون دولار، أو (1%) من الناتج المحلي الإجمالي، عام 2018. وإذا ما تم أخذ الضغط في الإنفاق بنظر الاعتبار، أيضاً، مع الإيرادات المتوقعة من ضريبة القيمة المضافة، فإن ذلك يمكن أن يساهم بضغط العجز ليصل إلى (10%) من الناتج المحلي الإجمالي عام 2018.

2.1.2 الدين العام

يبيد تقرير المعهد اهتمامه بمدى إمكانية استمرار استدامة الدين. ففي ظل منهج تدريجي للضبط المالي هناك احتمال بارتفاع الدين العام ليصل إلى (94%) من الناتج المحلي الإجمالي عام 2018. حيث قامت الجهات المعنية، وبهدف سدّ عجز الموازنة، قام البرلمان، في يونيو 2017، بالتصديق على زيادة سقف هذه القروض إلى (13) مليار دينار بحريني، أو ما يعادل (100%) من الناتج المحلي الإجمالي. وتم إصدار دين جديد بقيمة (3) مليار دولار في سبتمبر من نفس العام، أو ما يعادل (10%) من الناتج المحلي الإجمالي. ورغم وصول التصنيف السيادي تحت "فئة الاستثمار Investment Grade"، إلا أن مشتريات السندات المصدرة من المملكة قد تضاعفت خمسة مرات، وذلك يعود لارتفاع العوائد، والتي تعتبر الأعلى ضمن دول المجلس. ويعتقد التقرير بأن التوجه للاقتراض الخارجي سيستمر، وذلك لتجنب ظاهرة مزاحمة القطاع الخاص على التمويل المحدود.

3.1.2 الحساب الجاري والاحتياطي

يعتقد المعهد بأن عجز الحساب الجاري مكن أن ينخفض ليصل إلى (4%) عام 2017، بعد أن كان (4.6%) عام 2016، وذلك بفعل تحسّن أسعار النفط، كعامل أساسي. وقد شهدت الواردات، بعد عامين من الهبوط، ارتفاعاً ملحوظاً في النصف الأول من عام 2017، إسمياً، وعلى أساس الكمية. ورغم بقاء كمية الصادرات محلّ مقارنة مع العام الماضي، 2016، إلا أن الصادرات غير النفطية، ذات المنشأ المحلي وباستبعاد إعادة التصدير، سجّلت زيادة بـ (15%) في الأشهر التسعة الأولى من عام 2017. وهو الأمر الذي يعكس ارتفاع أسعار المعادن المسيطرة على صادرات المملكة غير النفطية. ويعتقد التقرير بأن عجز الحساب الجاري يمكن أن يتقلص أكثر، عام 2018، ليصل إلى (3.5%)، إلا أنه يبقى أعلى من (3%) من الناتج المحلي الإجمالي خلال السنوات القليلة القادمة. وذلك بفعل استمرار ضغوط الواردات، والمدفوعات للخارج.

أما بخصوص الاحتياطي فقد شهد هبوطاً كبيراً في أغسطس من هذا العام إلى (1.4) مليار دولار (تغطية أقل من شهر واحد من الواردات)، بعد أن وصل إلى (6) مليار دولار عام 2014. إلا أن البيانات المتاحة لشهر سبتمبر 2017 تشير لتحسّن نسبي في الاحتياطي ليصل إلى (3.4) مليار دولار في شهر سبتمبر من هذا العام (تغطي شهر ونصف من الواردات تقريباً). ويعزو التقرير مصدر هذه الزيادة بالاحتياطي إلى قيمة السندات المصدّرة.

4.1.2 التطورات النقدية

يلاحظ تقرير معهد التمويل الدولي بأن الإقراض المحلي يخضع لضغوط عام 2017 حيث شهد معدل نمو سالب، في حين وصل معدل نمو عرض النقود (بالمعنى الواسع) إلى أقل من (2%). واستمر إقراض قطاع الأعمال عند أدنى مستوياته لسنتين، إلا أن شهري أغسطس وسبتمبر من هذا الشهر قد شهدا انتعاشاً بفعل الطلب القوي لقطاع التشييد. ورغم النمو المتواضع في الائتمان المحلي، إلا أن زيادة ودائع القطاع الخاص، في الأشهر القليلة الماضية، قد ساهمت في تخفيف الضغوط على السيولة. علماً بأن انخفاض الائتمان المحلي يعكس ارتفاع تكلفة التمويل.

أما فيما يخص النظام المصرفي فهو لازال متكيف مع الأوضاع الاقتصادية، حيث لازال رأس المال الأساسي Tier 1 Capital يمثل (17%) من الأصول المرجحة بالمخاطر Risk-Weighted Assets، الأمر الذي يعكس الرسطة المرتفعة. واستمرت نسبة الديون المعروفة إلى إجمالي الديون بالارتفاع من (3.6%) عام 2015 إلى (5.7%) في مارس 2017، وكما هو موضح بالجدول (1) أدناه.

جدول (1): مؤشر السلامة المالية لمملكة البحرين

مارس 2017	2016	2015	2014	
				كفاية رأس المال:
20.3	19.6	18.7	18.6	نسبة كفاية رأس المال
18.6	17.8	16.9	15.6	نسبة رأس المال الأساسي
				نوعية الأصول:
5.7	4.7	3.6	3.8	نسبة الديون المتعثرة
50.0	49.9	52.3	53.9	المخصصات كنسبة من الديون المتعثرة
				المكاسب:
--	1.2	1.2	1.2	العائد على الأصول (%)
--	11.4	10.5	11.3	العائد على الأسهم
72	70.0	72.2	65.0	نفقات التشغيل (% من الدخل الإجمالي)

وتمثل أكبر نسبة من القروض المتعثرة تلك المرتبطة بالقطاع النفطي، حيث مثلت حوالي (16%) من إجمالي القروض المتعثرة.

5.1.2 الأوضاع التنافسية

لعلّ من أهم التحديات التي تواجه المملكة، وكذلك بقية دول المجلس، هي كيفية تحويل الاقتصادات إلى اقتصادات معتمدة على الانتاجية أساساً. ولغرض ذلك فإن على المملكة جذب الاستثمارات الأجنبية القائمة على التكنولوجيا المتقدمة. ورغم ارتفاع المملكة التنافسية، ضمن دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، إلا أنها لازالت بحاجة لتحسين بيئة الأعمال. واحتلت المملكة المرتبة (44) من مجموع (137) بلد، واحتلت المرتبة (66) ضمن (190) بلد، ضمن تقرير التنافسية لعام (2018/2017)، وتقرير ممارسة الأعمال لعام (2018/2017)، تباعاً. ويأخذ المؤشر الفرعي تنفيذ العقود والإجراءات القانونية حوالي السنتين من التقاضي. وهي الفترة البعيدة عن

فترة الممارسات الدولية. وبإمكان المملكة، كما يعتقد التقرير، أن تكون مركزاً لجذب الأعمال الأجنبية، بعد تصحيح بعض المؤشرات.

2.2 تقرير معهد التمويل الدولي: دولة الإمارات العربية المتحدة

يلخص التقرير الأوضاع الاقتصادية في العديد من الملاحظات منها: التكيّف الأفضل مع الأوضاع الحالية بسبب التنوع النسبي، مع توقّع وصول معدل النمو غير النفطي إلى (3%) عام 2017 (و3.5% عام 2018)، وتعمل الإمارات حالياً على رؤية شاملة لجذب الاستثمارات الأجنبية خلال الأجل المتوسط، مع إمكانية تحمّل المصدّات المالية الإماراتية لإجراءات ضبط مالي متدرجة، مع سلامة النظام المصرفي وتشجيعه للتنويع، واستمرار نظام إدارة سعر الصرف الحالي. ويوضح الجدول (2) أدناه أهم المؤشرات الاقتصادية الواردة بتقرير المعهد.

جدول (2): أهم المؤشرات الاقتصادية بدولة الإمارات العربية المتحدة

المؤشر	2018	2017	2016	2015	2014
الناتج المحلي الإجمالي (مليار دولار)	396	372	349	358	403
التغير النسبي في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (%)	2.8	1.4	3.0	3.8	3.3
الناتج النفطي	1.3	-2.2	3.8	5.4	0.4
الناتج غير النفطي	3.5	3.0	2.8	3.2	5.4
متوسط التغير في الرقم القياسي لأسعار المستهلكين (%)	2.6	1.6	1.8	4.1	2.3
رصيد الموازنة (نسبة من الناتج المحلي الإجمالي):	-0.8	-3.0	-4.4	-3.4	1.9
باستبعاد دخل الاستثمار	-6.0	-7.5	-9.9	-9.6	-3.3
رصيد الحساب الجاري (كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي)	2.5	2.8	3.3	4.8	13.5
الدين العام كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي	56.5	56.5	59.8	58.6	50.0
الإنتاج النفطي (مليون برميل/ يوم)	3.03	2.99	3.07	3.00	2.89

بعد ذلك يبدأ التقرير بالتأكيد على أن إدارة الاقتصاد الإماراتي أفضل إدارة بالمنطقة، وفي ظل مصدّات مالية تقدر بحوالي (670) مليار دولار، وبنية أساسية تنافسية، واقتصاد متنوع نسبياً، وهو الأمر الذي ساعد ويساعد التأقلم مع التطورات النفطية الراهنة. حيث تمثل مساهمة القطاع النفطي (30%) فقط من الناتج المحلي الإجمالي، و(40%) من إجمالي الصادرات. وتعتبر دولة الإمارات أول دولة حرّرت أسعار الوقود، وتبنّت برنامج لإصلاح دعم الطاقة. ورغم تمتع الدولة بمرتبة

متقدمة في التنافسية، إلا أنها لازالت تعمل على تحسين بيئة الأعمال. ويتوقع تقرير المعهد أن تصبح دولة الإمارات أحد أوائل دول إقليم الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في مجال الأداء الاقتصادي مع استمرار النمو والمدفوع أساساً بقطاعي السياحة، والتجارة.

ويرى التقرير بأن الأداء الاقتصادي للدولة سوف يتحسن خلال عامي 2017 و 2018. وذلك في ظل تحسن أسعار النفط، والتجارة العالمية، وتوقع تخفيف إجراءات الضبط المالي. إلا أن معدل النمو الإجمالي سينخفض إلى (15%) عام 2017، بسبب تخفيض الإنتاج النفطي. مع توقع ارتفاع معدل النمو غير النفطي ليصل إلى (3.0%) عام 2017 و (3.5%) عام 2018، وبدعم من الاستثمارات والصادرات غير النفطية. وتشير قيم العديد من المؤشرات: مثل عدد السائحين، ومبيعات التجزئة، والرقم القياسي لمشتريات المدراء (PMI)، إلى تحسن نشاط القطاع الخاص.

1.2.2 أوضاع المالية العامة

يؤكد التقرير على استطاعة الدولة، في ظل المصدّات المالية المتاحة، على إجراء التعديلات المالية بشكل متدرج، استجابة لانخفاض أسعار النفط. وسوف تساعد ارتفاعات أسعار النفط إمارة أبوظبي في تقليل عجز الموازنة (على مستوى الإمارة، والاتحاد) من (4.4%) عام 2016 إلى (3%) عام 2017، كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي. ويتوقع التقرير ارتفاع الإيرادات غير النفطية بفعل إجراءات رفع هذه الإيرادات، مثل زيادة رسوم البلدية (3%) على إيجارات الوافدين. مع تنفيذ رسوم إضافية على المشروبات (50%) ، وعلى التبغ (100%). مع إعفاء العديد من المنتجات الاستهلاكية من ضريبة القيمة المضافة، بما في ذلك الأغذية التي ستعفى بالكامل، ورغم بعض الإعفاءات من هذه الضريبة، يؤمل أن ترتفع الإيرادات غير النفطية بحوالي (23) مليار درهم، أو ما يمثل (1.6%) من الناتج المحلي الإجمالي. وبناءً على ذلك يتوقع أن يكون سعر برميل النفط التوازني لأغراض الموازنة (60) دولار لعام 2017 و(58) دولار لعام 2018.

وقد تجنّبت دولة الإمارات، وبشكل محقّ، تمويل عجز الموازنة في النظام المصرفي المحلي، حيث استمر التمويل من مصادر خارجية، وغير مصرفية محلية. الأمر الذي يعني أن المصارف المحلية ستستثمر أقل في شراء السندات الحكومية، وبالتالي تتيح المزيد من التمويل للقطاع الخاص. علماً

بأن إمارة أبوظبي قامت في أكتوبر 2017 بتعبئة (10) مليار دولار على شكل سندات ممولة من مستثمرين أوروبيين وأمريكان أساساً (عرض المستثمرين 30 مليار دولار).

2.2.2 الأوضاع النقدية

كما هو الحال في بقية دول المجلس فإن السياسة النقدية محددة بآلية ربط سعر الصرف، وسوق رأس المال الحرّة. ويتبع سياسة سعر الفائدة الإماراتية نظيرتها الأمريكية. كما أن عمليات إدارة السيولة، المتبعة من بنك الإمارات المركزي، ومن خلال إصدار شهادات ودائع البنك، تهدف إلى استقرار شروط السيولة. وقد تحسنت هذه الشروط في الأشهر القليلة الماضية بفعل تحسّن أسعار النفط. وبعد تضيق الفجوة بين سعر الفائدة السائدة بين البنوك الإماراتية (EIBOR)، ونظيره السائد بين البنوك البريطانية (LIBOR) قام البنك المركزي بتخفيض النفاذ للسيولة بمبلغ تراكمي بلغ (24) مليار درهم (2% من عرض النقود بالمعنى الواسع)، خلال الفترة من يونيو – سبتمبر 2017. وذلك من خلال بيع شهادات الإيداع. بالإضافة إلى ذلك، يشهد النظام المصرفي ارتفاعاً بالودائع بشكل يفوق القروض. وذلك يعود أساساً لانخفاض القروض الشخصية. علماً بأن الودائع قد ارتفعت بنحو (5.8%) في سبتمبر 2017. ويتوقع التقرير تسارع الائتمان بنحو (5%) عام 2018.

ولازالت السلطات النقدية ملتزمة بربط العملة المحلية في الدولار لخدمة هذا الربط لأهداف الاستقرار، وأن سعر الصرف المرن يتصف بمكاسب محدودة الآن. ورغم انخفاض سعر الصرف الحقيقي الفعّال (REER) بحوالي (6.5%) خلال الفترة من نهاية 2016 لغاية سبتمبر 2017 (وذلك بسبب انخفاض سعر صرف الدولار مقابل العملات الرئيسية)، إلا أن سعر الصرف الحقيقي الفعّال للعملة المحلية بقي مرتفعاً بـ (15%) تراكمياً منذ نهاية 2010. وتضمن مرونة قوة العمل الوافدة (التي تشكّل حوالي 90% من قوة العمل) تصحيح أي اختلال بسعر الصرف، وذلك من خلال تعديلات أسعار قوة العمل. علماً بأن ارتفاع قيمة سعر الصرف يمكن أن يعالج من المزيد من إجراءات الإصلاح الاقتصادي، خدمة لأغراض تعزيز التنافسية.

ويشير التقرير، أيضاً، إلى سلامة القطاع المصرفي، وأنه لم يتأثر، جوهرياً، بانخفاض أسعار النفط، ولم يتأثر، بذلك القدر، بمقاطعة دولة قطر. وظل هذا القطاع برسمة جيدة، حيث وصلت نسبة رأس المال الأساسي Tied Capital إلى حوالي (17.1%) في سبتمبر 2017، وكذلك نسبة القروض المتعثرة إلى إجمالي القروض في حدود (5%). مع بقاء نسبة الأصول السائلة عند حدود مريحة (22.4%) نهاية يونيو 2017. وذلك يعود لعدة أسباب منها: استعادة زخم وودائع الشركات التي تساهم بها الحكومة. مع ارتفاع صافي أرباح المصارف الرئيسية بحوالي (5%) في النصف الأول من عام 2017. مع توقع تقرير المعهد أن تكون أجواء رفع سعر الفائدة داعمة لربحية النظام المصرفي. إلا أن التقرير يستدرك بالقول أن النظام المصرفي قد يتعرض بالأجل القصير إلى انخفاض بالنمو، وبضغط على الهوامش، بسبب إعادة تسعير الودائع بشكل أسرع من القروض.

3.2.2 الحاجة لمزيد من دعم الإنتاجية والتنويع

أنجز نموذج دولة الإمارات الاقتصادي للتنمية إنجازاً من خلال وصول معدل النمو غير النفطي إلى (6.4%) خلال الفترة (2000 – 2015). إلا أن هذا النموذج قد جذب عمالة أجنبية مستدامة، مع محدودية في مستوى الانتاجية، ومسار التنويع. وفي ظل سيناريو استمرار انخفاض أسعار النفط، وارتفاع سعر صرف العملة المحلية، فهناك حاجة ملحة لمزيد من التنويع وإصلاح أعمق بهدف رفع معدل النمو الذي حدده التقرير، في الأجل المتوسط، ووفقاً للسيناريو المرجعي القائم على استمرار انخفاض أسعار النفط، بحدود (3.0 – 3.5%) لغاية عام 2025. وهناك رؤية واستراتيجية تحت الإعداد لجذب المزيد من الاستثمار الأجنبي خارج المناطق الحرة، وقطاع الطاقة، وتوسيع نشاط القطاع المصرفي وأسواق المال لتشمل الأنشطة الصغيرة والمتوسطة بهدف تشجيع المزيد من مساهمة القطاع الخاص. علماً بأن قانون الاستثمار الأجنبي لم يصدر لغاية الآن. كما أن النموذج القائم على مزيد من التنويع يستلزم الاهتمام أكثر في البحوث والتطوير، والابتكار، والعلوم والتكنولوجيا، باعتبارهم محاور أساسية لخلق اقتصاد معرفي. الأمر الذي يستلزم مستوى تعليمي وتدريب أفضل، وشراكة فعالة بين القطاعين العام والخاص.

وأخيراً، يشير التقرير إلى عدد من المخاطر، منها مستقبل ودور إنتاج النفط الصخري، واحتمال عدم تجديد اتفاق تخفيض الإنتاج النفطي (علماً بأن هذا الاتفاق قد تم تجديده بنهاية عام 2018). بالإضافة إلى مخاطر اتجاهات أسعار الفائدة للارتفاع، استجابة للسياسة النقدية الأمريكية، وأثر ذلك على تكلفة التمويل.

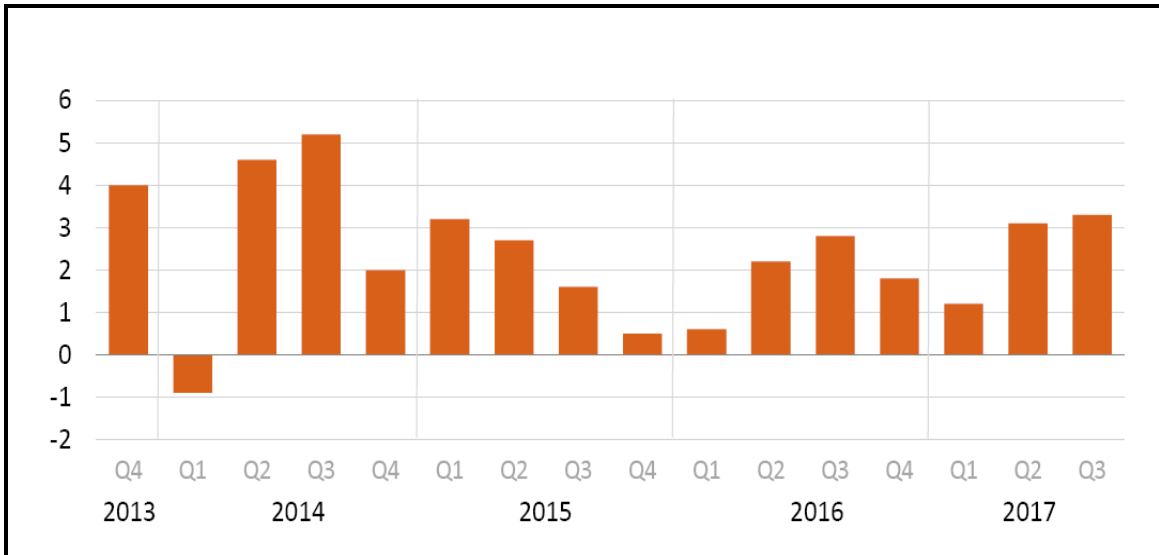
ثالثاً: التطورات الاقتصادية العالمية

1.3 التطورات الاقتصادية الأمريكية

1.1.3 الناتج المحلي الإجمالي

ارتفع معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، على أساس سنوي، ليصل إلى (3.3%) في الربع الثالث، وفقاً للتقديرات "الثانية" والتي تتمتع بمعلومات أوفر وأدق، مقارنةً بالتقديرات "المتقدمة"، الواردة في نهاية الشهر الماضي، والخاصة بمعدل النمو والبالغة (3.0%). وتم رفع، وفقاً للتقديرات "الثانية"، مساهمة الاستثمار الثابت غير السكني، والإنفاق الحكومي والمحلي، والاستثمار في المخزون الخاص، نحو الأعلى. مع استقرار الإطار العام للنمو. ويوضح الشكل (1) معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي.

شكل (1): معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي مقارنة بالربع الثاني السابق



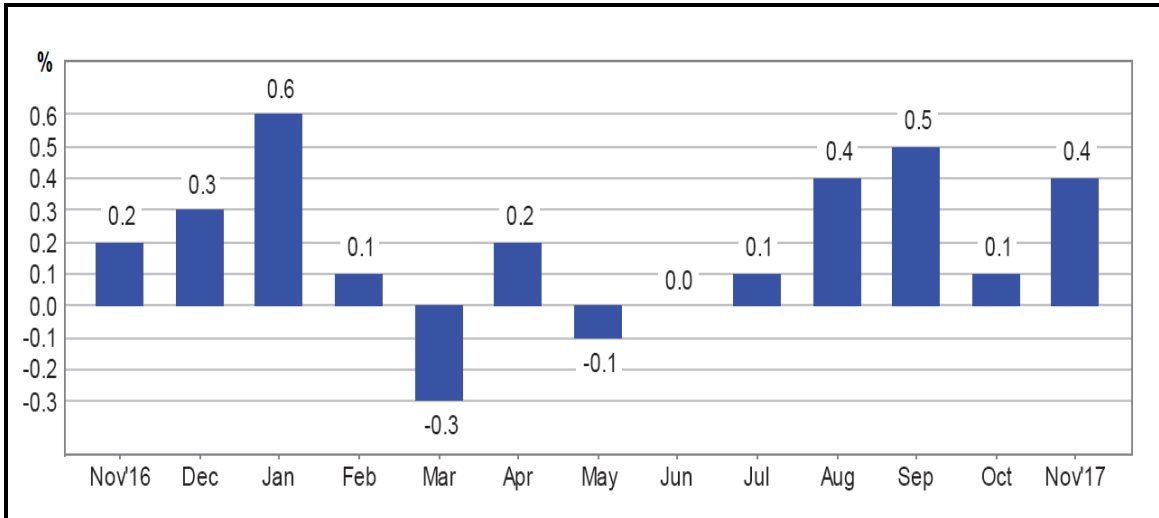
2.1.3 معدل التضخم

ارتفع الرقم القياسي لأسعار المستهلك للمناطق الحضرية بنحو (0.4%) في نوفمبر 2017، وعلى أساس موسمي. حيث ارتفع الرقم الخاص بالطاقة بحوالي (3.9%)، والذي يمثل حوالي ثلاثة أرباع زيادة كل البنود. أما الكازولين فقد ارتفع بنحو (3.7%)، مع ارتفاع بقية البنود المرتبطة بالطاقة الأخرى. في حين استقر الرقم الخاص بالمواد الغذائية كما هو بالشهر السابق، وانخفاض رقم الأغذية المحلية.

وشهد الرقم القياسي لكافة البنود ماعدا الأغذية، والطاقة، ارتفاعاً بحوالي (0.1%) في نوفمبر 2017، مع استمرار ارتفاع الرقم المرتبط بالسكن، وكذلك ارتفاع الأرقام الخاصة بتأمين السيارات، والسيارات والشاحنات، والسيارات الجديدة. أما الأرقام القياسية المرتبطة بالملابس، وتذاكر السفر، وأثاث المنزل، فقد اتجهت نحو الانخفاض.

وبقدر تعلق الأمر بالرقم الإجمالي لأسعار المستهلك خلال العام الماضي، المنتهي في نوفمبر 2017، فقد ارتفع (2.2%). في حين ارتفع الرقم الإجمالي، بعد استبعاد الأغذية والطاقة، بـ (1.7%). ويوضح الشكل (2) التغير النسبي في الرقم القياسي لأسعار المستهلك في الحضر، والمعدل موسمياً، خلال السنة السابقة.

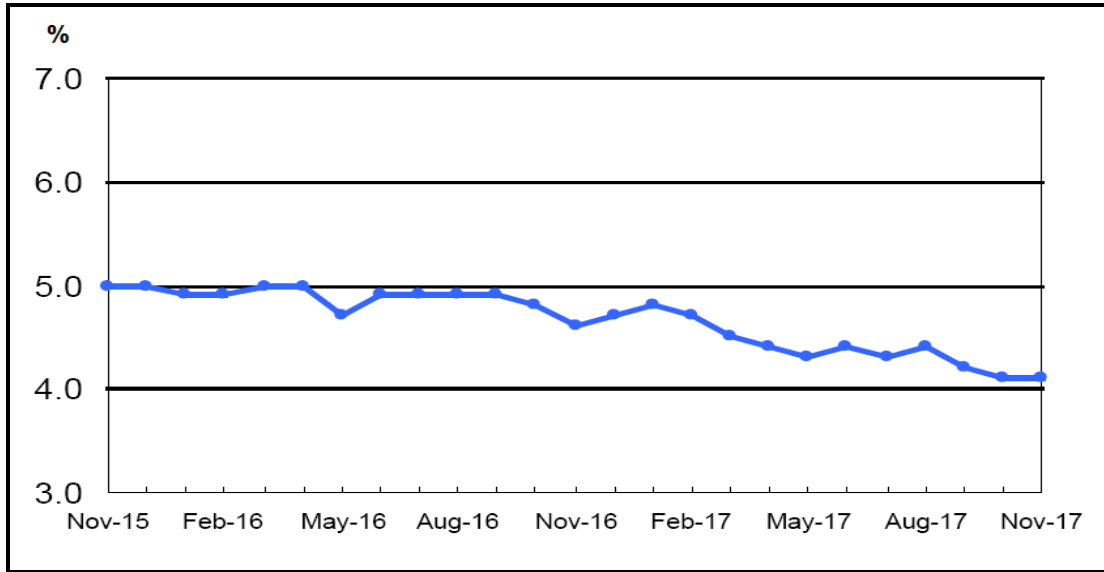
شكل (2): التغيرات النسبية الشهرية للرقم القياسي لأسعار المستهلك بالحضر، والمعدل موسمياً، خلال الفترة نوفمبر 2016 – نوفمبر 2017



3.1.3 معدل البطالة

ارتفعت العمالة الحضرية، في شهر نوفمبر 2017، بنحو (228) ألف، مع استقرار معدل البطالة عند (4.1%). مع استمرار ارتفاع تشغيل المهنيين، وخدمات الأعمال، والصناعة التحويلية والخدمات الصحية. وأوضحت إحصاءات مسح القطاع العائلي عدم تغير أعداد العاطلين في شهر نوفمبر (حوالي 6.6 مليون). مع انخفاض أعداد العاطلين، على أساس سنوي، بنحو (0.5%)، وبعده (799) ألف. وتركز معدل البطالة في فئة المراهقين (15.9%)، ثم اللاتينيين (4.7%)، ثم البالغين الذكور والإناث (3.7%). وبقدر تعلق الأمر بفترة البطالة، وصل أعداد العاطلين لفترة أقل من (5) أسبوع إلى حوالي (2.4) مليون، ولفترة (5 – 14 أسبوع) حوالي (2.1) مليون، ولفترة (27) أسبوع وأكثر حوالي (1.8) مليون، وأخيراً لفترة (15 – 26) أسبوع حوالي (1.0) مليون. ويوضح الشكل (3) معدل البطالة المعدل موسمياً.

شكل (3): معدل البطالة المعدل موسمياً
 خلال الفترة نوفمبر 2015 – نوفمبر 2017

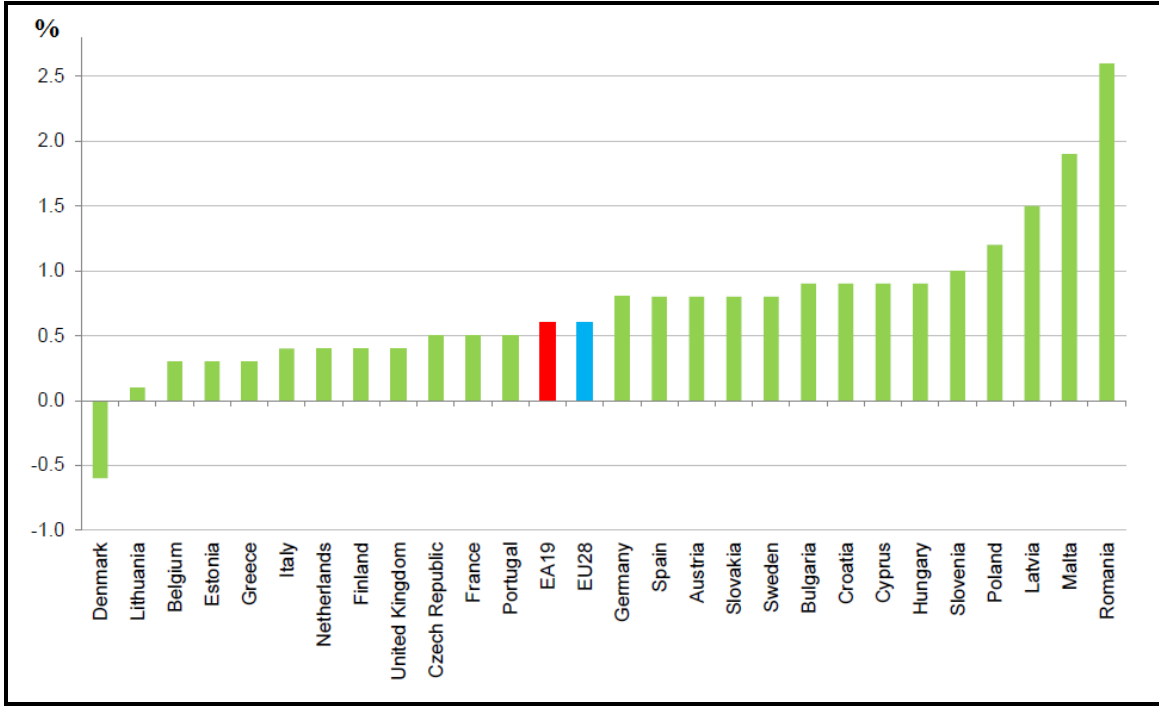


2.3 التطورات الاقتصادية الأوروبية

1.2.3 الناتج المحلي الإجمالي

ارتفع معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي، المعدل موسمياً، بنحو (0.6%)، خلال الربع الثالث من عام 2017، في كل من منطقة اليورو (EA19)، والمجموعة الأوروبية (EU28)، مقارنة بالربع الثاني. وعند المقارنة مع نفس الربع، الثالث، في العام الماضي، ارتفع معدل النمو بنحو (2.6%) في كلا المنطقتين. وضمن الدول الأعضاء بالاتحاد الأوروبي، والمتوفر عنها معلومات عن الربع الثالث 2017، شهدت الدول التالية أكبر معدل نمو للناتج: رومانيا (2.6%)، ومالطا (1.9%)، ولاتفيا (1.5%)، وبولندا (1.2%)، مقارنة مع الربع السابق، الثاني. في حين حققت الدول التالية أقل معدل نمو: الدانمارك (-0.6%)، ثم ليتوانيا (0.1%). ويوضح الشكل (4) معدلات النمو في الربع الثالث من عام 2017 بالمقارنة مع الربع الثاني.

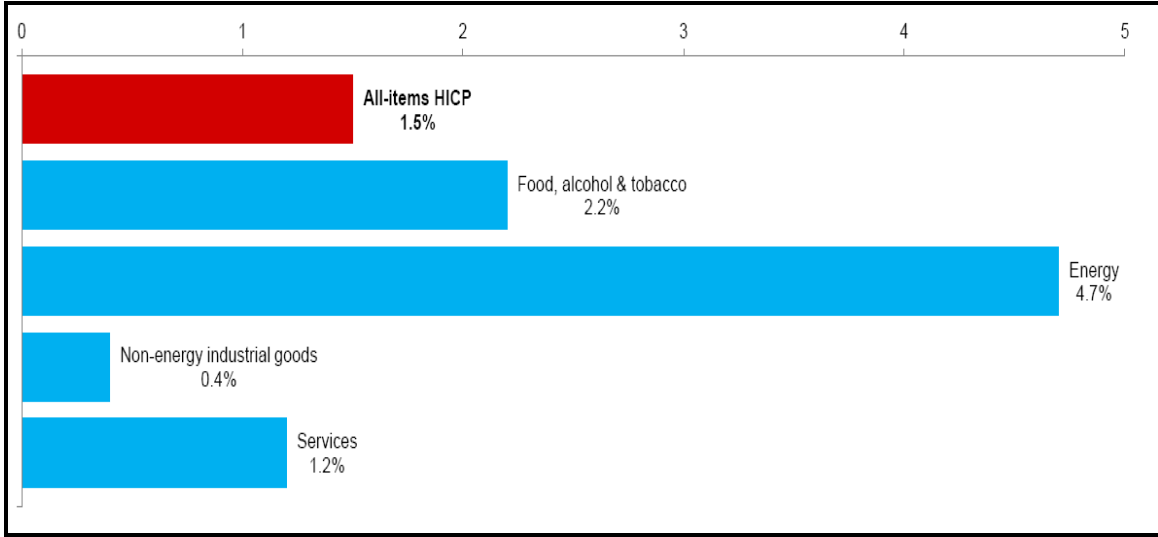
شكل (4): معدلات النمو للدول الأعضاء في الربع الثالث مقارنة بالربع الثاني، 2017



2.2.3 معدل التضخم

يتوقع أن يصل معدل التضخم السنوي إلى (1.5%) في نوفمبر 2017، مرتفعاً من (1.4%) في أكتوبر 2017. وبالنظر إلى أهم مكونات التضخم في منطقة اليورو، يتوقع أن تكون أسعار الطاقة الأعلى، على مستوى سنوي، في نوفمبر (4.7% مقارنة مع 3.0% في أكتوبر) يتبعها أسعار المواد الغذائية والمشروبات الكحولية والتبغ (2.2% مقارنة مع 2.3% في أكتوبر)، ثم الخدمات (1.2% والتي تنصف بالاستقرار مقارنة مع أكتوبر)، ثم السلع الصناعية غير المرتبطة بالطاقة (0.4%)، والتي تعتبر مستقرة مقارنة مع شهر أكتوبر). ويوضح الشكل (5) معدل التضخم على أساس سنوي في شهر نوفمبر 2017.

شكل (5): معدل التضخم السنوي على أساس سنوي في شهر نوفمبر 2017، (%)



3.2.3 معدل البطالة

وصل معدل البطالة المعدّل موسمياً في منطقة اليورو (EA19) إلى حوالي (8.8%) في أكتوبر 2017، منخفضاً من (8.9%) في سبتمبر من نفس العام، ومن (9.8%) بالمقارنة مع أكتوبر 2016. وهو أقل معدل نمو بطالة مسجّل في منطقة اليورو منذ يناير 2009. أما في المجموعة الأوروبية (EU28) فقد سجّل معدل البطالة (7.4%) في أكتوبر 2017، منخفضاً من (7.5%) في سبتمبر 2017، ومن (8.3%) في أكتوبر 2016، وهو المعدل الأقل منذ نوفمبر 2008. ويقدر معهد الإحصاء الأوروبي عدد العاطلين، في أكتوبر 2017 بنحو (18.24) مليون في المجموعة الأوروبية (EU28)، منهم (14.344) مليون في المنطقة الأوروبية (EA19). وبالمقارنة مع سبتمبر 2017، انخفض عدد العاطلين بـ (111) ألف في المجموعة الأوروبية (EU28)، وبنحو (88) ألف في منطقة اليورو. وبالمقارنة مع أكتوبر 2017، انخفض عدد العاطلين بـ (2.074) مليون في المجموعة الأوروبية، وبحوالي (1.473) مليون في منطقة اليورو.

وتعتبر الدول الأعضاء التالية قد شهدت أقل معدلات بطالة في أكتوبر 2017: جمهورية الجيك (2.7%)، ومالطا (3.5%)، وألمانيا (3.6%). في حين شهدت الدول التالية أكبر معدل للبطالة: اليونان (20.6%)، وإسبانيا (16.7%). أما على مستوى بطالة الشباب، فقد وصل عددهم

(3.722) مليون في أكتوبر 2017 في المجموعة الأوروبية (EU28)، منهم (2.657) مليون في منطقة اليورو. وبالمقارنة مع أكتوبر 2016 انخفض معدل بطالة الشباب بحوالي (380) ألف في المجموعة الأوروبية (EU28)، وبحوالي (201) ألف في منطقة اليورو. ويوضح الشكل (6) معدلات البطالة في الدول الأعضاء، والمعدلة موسمياً، في أكتوبر 2017.

شكل (6): معدلات البطالة، أكتوبر 2017 ، والمعدلة موسمياً

